تحقيق

تريز الخوري
khourytherese@hotmail.com

زيادة الفاتورة الإستشفائيّة ترهق الهيئات الضامنة وتثير جدلاً واسعاً حول مستوى جودة الخدمة

اثارت زيادة 15% على الفاتورة الاستشفائية من المستشفيات الخاصة جدلا واسعا بين المعنيين، حيث يراها البعض ضرورية لتحسين جودة الرعاية، ويعتبرها آخرون عبئا اضافيا على الجهات الضامنة. لذلك يحتاج الامر الى توازن بين تحسين الخدمات والاحتياجات المالية للمواطنين مما يتطلب حلا وسطيا، لأن هذا الامر يمثل تحديا حقيقيا يستدعي الحوار

وجهت المستشفيات الخاصة كتابا الى جمعية شركات التأمين، تطلب من خلاله تصحيح بدلات الخدمات ضمن الفاتورة، مع تحديد مهلة زمنية للدفع لا تتخطى تاريخ بدء التنفيذ في الاول من شباط 2025 قبل ان يدفع المواطنون هذه الفوارق. اما جمعية الشركات، فقد عمدت الى رفض القرار جملة وتفصيلا، لأن نتائجه وخيمة على المواطن الذي سيدفع من جيبه الخاص. لذا، فان الكارثة ستحل على اللبنانيين الذين لم يصحوا بعد من الازمة التي عصفت بهم منذ العام 2019.

في جولتنا الميدانية امام بعض المستشفيات الخاصة في بيروت، استوقفتنا احدى الفتيات وهي تبكي لعدم قدرتها على تطبيب والدتها المريضة نتيجة ارتفاع تكلفة الاستشفاء، وقالت ان راتبها الشهري لا يتخطى 300 دولار بينما يتوجب عليها ان تدفع مبلغا من المال يتخطى 1000 دولار.

في هذا السياق، عزت المستشفيات سبب هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار المستلزمات الطبية بشكل جنوني، اضف الى ذلك، ارتفاع تكلفة المحروقات والاضطرار الى دفع فواتير ضخمة في مقابل الحصول على المازوت. اما الشركات الضامنة فقد اعربت عن قلقها البالغ بازاء القرار الاخير الذي ينص على الزيادة، معتبرة انه يشكل تهديدا حقيقيا لاستدامتها المالية وقدرتها على التكيف مع الاوضاع الاقتصادية الحالية. وكما اوضحت ان هذه الامور ستؤدي الى زيادة الاعباء عليها، مما يعرضها لمخاطر جسيمة تهدد استمراريتها في السوق. كذلك لفتت الى تأثير القرار الذي قد يطاول جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والعملاء، مع تراجع القدرة التنافسية في القطاع. كما طالبت باعادة النظر وبدراسة تأثيراته بعناية، مع العمل على ايجاد حلول وسط تضمن تحسين الايرادات الحكومية من دون ان يتأثر القطاع بشكل سلبي. "الامن العام" التقت نقيب اصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون، ورئيس اتحاد صناديق التعاضد الصحية غسان ضو.

هارون: نحتاج الى رفع التعرفة

■ ما هو السبب الرئيسي وراء زيادة 15% على الفاتورة الاستشفائية في المستشفيات الخاصة؟

□ قررت المستشفيات الخاصة اعتماد زيادة نسبة 15% على التعرفات الاستشفائية المتعاقد عليها مع شركات الضمان، وذلك اعتبارا من 1 شباط 2025، اذ ان التعرفات القديمة لم تعد تواكب الكلفة الحقيقية للتقديمات في ظل ارتفاع اسعار السلع، لاسيما منها الاستهلاكية التي تدخل ضمن عناصر كلفة الخدمات الاستشفائية (non chargeable items)، خصوصا بعد رفع الدعم عن البعض منها، اضافة الى عوامل اخرى ساهمت في ارتفاع الكلفة. في هذا السياق، لا بد من ان اشير الى اننا قمنا بالتواصل مع الشركات الضامنة في البلاد، من دون التوصل الى نتائج ملموسة لجهة زيادة التعرفة في المستشفيات الخاصة. كما اشدد على مضاعفة اسعار المستلزمات الطبية والتغذية والنظافة واجور الموظفين. في هذا الاطار، لا بد من ان اؤكد عدم قدرة المستشفيات الخاصة على الاستمرار بعملها من دون زيادة التعرفات، وعلى ضرورة التحاور والتفاوض مع الشركات الضامنة لايجاد الحلول الجيدة وانقاذ القطاع الطبي الخاص في البلاد. نقابة اصحاب المستشفيات الخاصة تستند في اسبابها الموجبة لرفع الفاتورة الاستشفائية، الى حسابات السنوات الخمس الماضية من عمر الازمة المالية التي ادت الى خسارة ممتدة في المؤسسات الصحية الاستشفائية. وقد قمنا باتخاذ خطوات تصحيحية لاستعادة جزء من تعرفاتنا السابقة ما قبل ازمة العام 2019، الا انها لم تصل الى نصف ما كانت عليه في حينه. وما بين مد وجزر، تتراوح قيمة التعرفات بأقل من 25 الى 40% عما كانت عليه قبل الانهيار، بينما استردت سوق الخدمات عافيتها. كما اشير ايضا الى ان اسعار الكلفة عادت الى ما كانت عليه سابقا، وهو ما يكسر التوازن بين ما نستوفيه من الفواتير وما ندفعه. لكل هذه الاسباب، ارتأت نقابة اصحاب المستشفيات

نقيب اصحاب المستشفيات الخاصة سليمان هارون.

الا تدخل سنة جديدة من دون اجراء المزيد من التصحيح لتقلص الفارق بين النفقات والايرادات، لذلك كان من الضروري التوجه صوب تعديل بدلات الخدمات في الفاتورة الاستشفائية، بحيث تضاف اليها ما نسبته 15%، وهو ما قد يرفعها في المجمل ما بين 3 الى 4%. ولأن هذه الكلفة بالنسبة الى النقابة مقبولة، ارسلت كتابا الى جمعية شركات التأمين نعرض فيه الاسباب الموجبة مرفقة بالطلب، غير ان هذا الامر لم يلق تجاوبا من احد في الجمعية.

■ كيف ترى تأثير هذه الزيادة على المرضى ذوي الدخل المحدود؟ وهل يوجد اي خطة للتخفيف عليهم؟

□ ان شركات التأمين هي التي تتأثر بهذه الزيادة وقد زادت اسعار بوالصها منذ العام الماضي، على الرغم من انها عمدت الى الزيادة بشكل لافت، فان التعرفات المتعاقد عليها مع المستشفيات لا تزال دون الاسعار التي كان معمولا بها سابقا بشكل متفاوت بين المستشفيات، كذلك عمدت الان الى اقرار زيادة 15 بالمئة، التي بعد ان يتم تطبيقها في شهر شباط 2025 لن تصل التعرفات ايضا الى ما كانت عليه في العام 2019. ما اود تأكيده

> **المستشفيات الخاصة لديها مصاريف يصعب تأمينها**

والاضاءة عليه، هو ان المرضى من ذوي الدخل المحدود يعانون اصلا من الضائقة الاقتصادية وتحديدا من نقص في العملة النقدية خاصة وان المواطن، كما اصحاب المستشفيات لا تزال اموالهم عالقة في المصارف، مما يزيد من صعوبة الوضع. ناهيك عن خسارة الليرة اللبنانية لقيمتها مقابل الدولار، فان القدرة الشرائية للمواطن قد تدنت كثيرا. المستشفيات لديها مصاريف كبيرة بات من الصعب تأمينها، وخاصة واجباتها تجاه حقوق المستخدمين لديها من ناحية، وتسديد فواتير الموردين الذين تتعامل معهم من ناحية اخرى.

■ هل هناك اي اجراءات او ضوابط جديدة لضمان الشفافية في تسعير الخدمات الاستشفائية بعد هذه الزيادة؟

□ ان المستشفيات لديها شفافية تامة في هذا الخصوص ان كان قبل هذه الزيادة او بعدها، كما ان لشركات التامين نظام تدقيق للفواتير الذي هو من ضمن العمل الروتيني لكي تكون الاسعار مطابقة للعقود المتفق عليها بين المستشفى والشركة الضامنة.

■ هل تعتقد ان زيادة الاسعار ستؤثر على قدرة المرضى المضمونين في الوصول الى الرعاية الصحية في المستشفيات الخاصة خصوصا بعد رفع الصوت من قبل الجهات الضامنة؟

□ ان زيادة 15 بالمئة على الفاتورة الاستشفائية لا يتطلب زيادة على بوليصة التأمين سوى بنسبة اقل من 7 في المئة فقط، وبما ان الشركات قد رفعت اسعار بوالصها منذ العام الماضي (ولم ترفع من اسعار الفاتورة الاستشفائية) لا يجب ان يكون لهذه الزيادة تأثير على قدرة المرضى المضمونين في الوصول الى الرعاية الصحية في المستشفيات الخاصة. هنا لا بد من التذكير مرة جديدة، بأن الامور المادية لم تكن يوما عائقا امام حصول المواطنين على الخدمات الاستشفائية في المستشفيات الخاصة والتي لطالما اثبتت وقوفها الى جانب المواطن خاصة في الظروف الصعبة، وآخرها الحرب على لبنان. لكن المطلوب ان تحصل المستشفيات على حقوقها لكي تستمر في تقديم الرعاية الصحية لكل المواطنين.

■ هل سيكون لهذه الزيادة تأثير على العلاقة بين الجهات الضامنة والمستشفيات الخاصة؟ وكيف يمكن تحسين هذه العلاقة بما يخدم مصلحة المريض؟

□ اود الاشارة الى انه بالنسبة الى العلاقة بين المستشفيات وشركات التأمين هناك حوار دائم بين الطرفين وحوار ايجابي، ولا يوجد خصام وكل الامور يمكن حلها بالتفاهم.

■ ماذا عن وضع العسكريين والجهات الضامنة الخاصة بهم وهل من استثناءات؟

□ بالنسبة الى العسكريين، اشير ايضا الى انه هناك تفاوض مع الجهات الضامنة الرسمية التي دائما ما تكون تعرفاتها مختلفة، وتأخذ في الاعتبار مقدرة الدولة لناحية الاسعار في ظل الازمات. ◄

ضو: لا نستطيع تحمل اعباء الزيادة

رئيس اتحاد صناديق التعاضد الصحية غسان ضو.

■ ما هي المشكلة بينكم وبين المستشفيات الخاصة لجهة الزيادة على الفاتورة الاستشفائية؟

□ الموضوع يتعلق بنظام الرعاية الصحية، حيث تم تطبيق زيادة بنسبة 15% على الفواتير في المستشفيات، وهذا الارتفاع في الاسعار بدأ في عام 2024. في هذا السياق، زادت فواتير المستشفيات بشكل كبير وقد قدمت تبريرات لهذا الارتفاع، لذا يجب اجراء دراسة تفصيلية على اسباب هذه الزيادات، فنحن في صندوق التعاضد نعتبر ان الهدف الاساسي هو توفير الرعاية الصحية للمواطنين في لبنان، وخاصة لذوي الدخل المحدود. لقد تم رفع الاشتراكات على الاسر، علما ان ذلك سيشكل ضغطا اضافيا، خصوصا في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها الشعب اللبناني، مما يجعل من الصعب تأمين الاحتياجات الاساسية. نحن نعرف تماما ان التحديات التي يواجهها المواطنون، وفي الواقع نعيش في ظروف قاسية، لذا يجب ان نعمل سويا لإيجاد حلول تضمن حقوق الجميع.

■ هل لديكم القدرة على تحمل هذه الزيادات؟

□ لا يمكن تحمل زيادات من هذا النوع، بسبب الاوضاع المالية الصعبة، بما ان عملنا هو اجتماعي بحت ولا يتضمن اي نية لتحقيق الربح. كل المبالغ التي تجمع كاحتياطي هي لضمان الاستجابة للاحتياجات في ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة. نحن غير قادرين على تحمل زيادات على التعرفات، واود القول ان الوقت حان لتقديم الرعاية الصحية لمواطنينا بحيث لا يعاني ربّ الاسرة من ضغوط اضافية.

> رفع الاشتراكات على الاسر سيشكل ضغطا

■ كيف يجب ان تتم المعالجة لموضوع الزيادة؟

□ ان معالجة مسألة 15% يجب ان تتم بشكل مخطط، ويجب ان يكون هناك نظام صحي يشمل بطاقة صحية، بحيث يتم تحديد كلفة الفاتورة الاستشفائية بناء على نسبة المرضى والاحتياجات الطبية، لاسيما لكبار السن. ينبغي ان تتعاون جميع الهيئات الضامنة تحت مرجعية رسمية لتحديد كيفية معالجة هذه الفواتير في ظل الموازنات الحالية. نسعى الى تحويل الهيئات الضامنة الى صناديق تغطية مكملة، بحيث تساهم في تعزيز ميزانيات الهيئات الضامنة لتغطية الفواتير. نعرض الدراسات العلمية في هذا المجال، ونتمنى ان نتمكن من تطوير نظام رعاية صحية متكامل يلبي احتياجات المواطنين. من اولوياتنا تحسين الخدمات في مجالات الصحة، نحن مؤسسات اجتماعية مستقلة، وعلى الرغم من التحديات استطعنا تقليل الاشتراكات في هذه الظروف. نواصل العمل لمواجهة هذه المشاكل ونسعى الى عقد اجتماعات بين القطاع الخاص والقطاع العام للوصول الى حلول مرضية لجميع الاطراف.

■ ما هي الحلول الافضل التي يجب اعتمادها؟

□ اود ان اكشف النقاب عن آلية عمل صناديق التعاضد الصحية، حيث اركز في تقديم افضل الخدمات الصحية والطبية للمؤمنين لدينا، مع تسديد كامل فواتير الاستشفاء. نسعى من خلال هذه الالية الى تعزيز فلسفة التعاضد الاجتماعي بين المنتسبين، مما يساهم في تخفيف الاعباء المالية على المرضى. في هذا السياق، اتساءل عن الهدف من مضاعفة المستشفيات الخاصة لتعريفاتها المالية في وقت لا تشمل فيه بعض عناصر هذه التعرفات زيادات 15% و20%. كما اؤكد على ان وزارة الصحة وصندوق الضمان الاجتماعي يتحملان جزءا كبيرا من الفاتورة الصحية في لبنان. في هذا الصدد، اطالب وزارة الصحة بتخصيص المواطن اللبناني ببطاقة صحية تمنحه افضل الخدمات الصحية والطبية. واود ان اشير ايضا الى ان ادارة صناديق التعاضد تقوم بدراسة شاملة كل ثلاثة اشهر، بهدف احصاء عدد المرضى وتحديد تكلفة الفواتير الاستشفائية العامة. من المهم ان اوضح كيف يتم تحويل فائض الاموال في صناديق التعاضد الى احتياطي مالي يتراكم على مر السنين، مما يساعد في تخفيف الاعباء.